



جولة عالمية لولي العهد تكرر الدور السعودي دوليا



مركز سميت للدراسات
SMT Studies Center

إصدار خاص 9

الأحد، 4 مارس 2018

الفهرس

- زيارات ولي العهد الخارجية.. انفتاح استراتيجي لخدمة السياسة والاقتصاد..... 3
- في جولة ولي العهد تحقيق الرؤية 2030.. حاضر بقوة! 12
- الرياض تقود إصلاحات المنطقة 16
- القوة الناعمة في زيارات ولي العهد الخارجية 19
- السياسات الخارجية لولي العهد.. أهداف كبرى وتوجهات عظمى 24
- ولي العهد في القاهرة.. تزايد فرص الرخاء المشترك والتعاون الاستراتيجي 35
- فيم يفكر ولي العهد عقب اختياره القاهرة محطة أولى لجولاته الخارجية؟ 41
- أمير المستقبل.. وجولة الحلفاء 46

زيارات ولي العهد الخارجية.. انفتاح استراتيجي لخدمة السياسة والاقتصاد

من الأمور البديهية في علوم السياسة، أن الحكومات لا تتعامل فقط مع الشعوب التي تحكمها، فهي تتعامل أيضاً مع الحكومات الأخرى لعدد من الأسباب مثل، التجارة، وتبادل الأفكار، والعمل معاً لحل المشاكل العالمية، ولحل النزاعات.

ومنذ بزوغ نجم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، شهدت المملكة انفتاحاً سياسياً واقتصادياً غير مسبوق على العالم الخارجي، عبر سلسلة من الزيارات الناجحة التي قام بها الأمير محمد بن سلمان، والتي أثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

قاد الأمير الشاب قفزة في المفهوم السعودي لكيفية التعامل مع العالم الخارجي، وفتح الباب أمام صياغة علاقة مبنية على حماية مصالح المملكة الاقتصادية، مستغلاً حقيقة أن العالم لا يمكنه الاستغناء عن الدور السعودي على كافة الأصعدة، وبفضل هذه القفزة، احتلت المملكة القيادة في العديد من القضايا والمبادرات في المنطقة والعالم.

راعى ولي العهد السعودي في كل زيارته الخارجية أن تقوم السياسة السعودية الخارجية على عدة ثوابت من أهمها عدم الدخول في تكتلات مناوئة لبعضها البعض، ومن هنا، كانت التحركات الذكية التي قام بها ولي العهد لدول مختلفة في الشرق والغرب، من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى الصين وروسيا وباكستان واليابان وغيرهم، تضع نصب أعينها توثيق العلاقات السعودية بالأقطاب العالمية، وهو ما يطلق عليه في العلوم السياسية "القوة الناعمة".

القوة الناعمة للزيارات الخارجية

وإذا كانت القوة الناعمة هي وسيلة النجاح في السياسة الدولية، فيمكننا القول بأن ولي العهد السعودي أدرك كيف يستخدم كل الأوراق كقوى ناعمة تدفع باتجاه تحقيق مصالح المملكة

والمحافظة عليها، حيث فطن ولي العهد إلى ما لدى المملكة من مخزون القوة الناعمة التي لم تستغل بعد، فكان لزياراته الخارجية أهمية خاصة في مد الذراع الناعمة السعودية، لاسيما مع الدول التي ترتبط معها المملكة بمصالح وعلاقات استراتيجية، أو تلك الدول المرشحة لهذا الدور مستقبلا، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية.

وفي أقل من ثلاث سنوات فقط؛ نجح ولي العهد في تغيير موقف المملكة من سياسات ردود الأفعال، إلى سياسات المبادرات وصناعة الأفعال على المسرحين الإقليمي والدولي، وهو ما بدا واضحا في الدعم العالمي مشروع البحر الأحمر ونيوم العالميين، وسعي الدول والشركات الكبرى إلى المساهمة فيهما، بالإضافة إلى مبادرات (مسك)، وغيرها من المشروعات والمبادرات والمهرجانات المجتمعية والثقافية والسياحية والصناعية التي أضحت حديثًا عالميًا تتناقل أخبارها الصحافة العربية والدولية.



وتبقى النتيجة الأهم التي أثبتت نجاح ونجاعة زيارات الأمير محمد بن سلمان وحسن استغلاله لها كمصادر قوى ناعمة وكروت رابحة، المشاركة السعودية العسكرية الفاعلة والحاسمة في الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على الإرهاب في سوريا والعراق، والتدخل العسكري القوي والحازم في اليمن لنجدة الشعب اليمني ودعم قيادته الشرعية ومساعدتها على بسط سلطتها على كافة التراب اليمني، والقضاء على الميليشيات والمجاميع الإرهابية والخارجة عن القانون، وتشكيل وقيادة تحالف دولي لتحقيق ذلك؛ إنفاذاً واستناداً إلى قرار مجلس الأمن 2216، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، والمبادرة الخليجية، وإنشاء تحالف إسلامي عسكري تاريخي لمحاربة الإرهاب مشكلاً من 41 دولة مسلمة، وتصنيف وملاحقة تنظيمات وجماعات وأحزاب إرهابية، وملاحقة داعمياها والتضييق عليهم، من الدول الداعمة للإرهاب وعلى رأسها نظام ملاي إيران. والعمل العازم والحاسم لبتز أذرعها وأدواتها الإرهابية كالقاعدة وداعش وحزب الله والحوثيين وغيرهم؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في إعادة بلورة موازين القوى في المنطقة وفي العالمين العربي والإسلامي، وبما يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

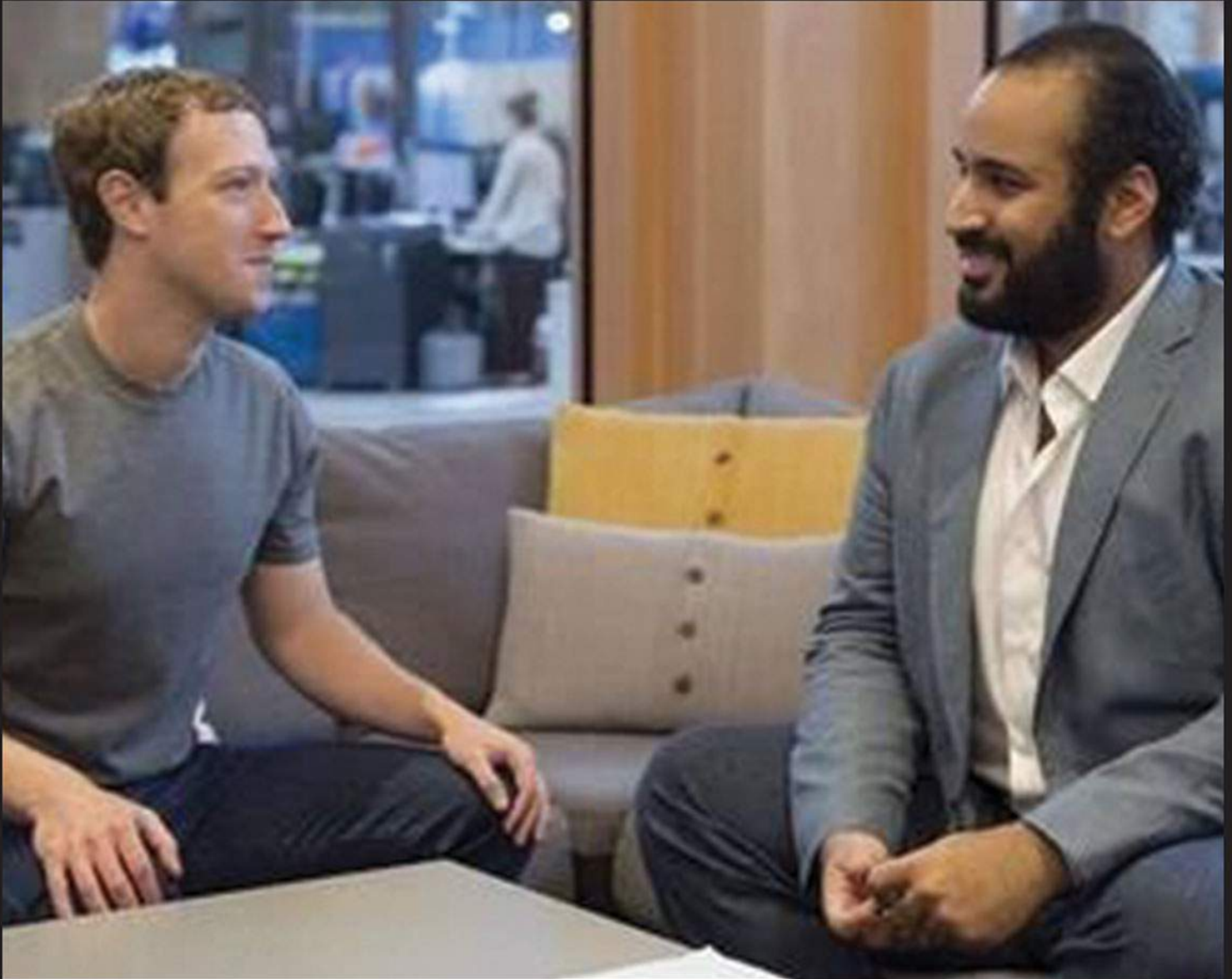
زيارات ولي العهد الخارجية ورؤية 2030

وفي ظل السعي الحثيث من ولي العهد الشاب لتطبيق رؤية المملكة 2030، استخدم الأمير محمد بن سلمان القوة الناعمة كإحدى الأدوات السياسية والدبلوماسية المهمة في هذا الجهد، لاسيما البعد الدولي، وذلك لما للمملكة من موقع روحي وسياسي واقتصادي مؤثر في هذا العالم المضطرب، ولعل هذا ما ركزت عليه رؤية المملكة 2030، حيث كانت كل زيارات ولي العهد تضع نصب أعينها مصالح بلاده الاقتصادية من خلال فتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات السعودية، أو جذب استثمارات من مناطق أخرى من العالم للعمل بالسوق السعودية.

إن رؤية المملكة 2030 تمثل لولي العهد أكثر من كونها خطة هادفة إلى تنمية المملكة، إذ أنها تمثل إيماناً راسخاً و يقيناً صادقاً تتمحور كل خطوات الأمير محمد بن سلمان حول تحقيقها على أكمل وجه، ومن هنا كانت الرؤية دوماً في بؤرة زيارته الخارجية، الأمر الذي حدا

بدول عظيمة كبرى كالصين للحديث مراراً ومن خلال خبراءها الاقتصاديين، حول المواءمة والتكامل بين رؤية المملكة 2030 ومبادرة الرئيس الصيني التاريخية «الحزام والطريق» والشهيرة بمبادرة «طريق الحرير الجديد».

وفي يونيو 2016، زار الأمير محمد بن سلمان الولايات المتحدة، وتخللت الزيارة لقاءات عديدة مع عمالقة صناعة التكنولوجيا في العالم، وكانت رؤية 2030 واحداً من أهم المحاور التي طرحت على طاولة رؤساء الشركات الأمريكية، بهدف تعريفهم بحجم الفرص الاستثمارية المتوفرة في السعودية، لتضح معالم تنفيذ "رؤية 2030" والتي تركز على عدة مبادئ من أبرزها محاولة التقليل من الاعتماد على النفط إلى أدنى الحدود، وهما أن أحد أبرز البدائل المطروحة هي تعزيز الصناعات المتقدمة سواء التكنولوجية أو العسكرية، كانت لقاءات الأمير محمد بن سلمان مع عمالقة صناعة التكنولوجيا.



وخصص الأمير محمد جزء كبير من تواجده وقتها في الولايات المتحدة لزيارة "وادي السيلكون" في سان فرانسيسكو، حيث توجد أغلب شركات التكنولوجيا العالمية العملاقة، وعقد سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع المديرين التنفيذيين لهذه الشركات، كما ناقش ولي العهد في "وادي السيلكون" مع كبرى شركات التكنولوجيا كيف يمكن للسعودية أن تستفيد من الابتكارات التي ولدت في ولاية كاليفورنيا.

وقد أتاحت الزيارة الفرصة للشركات العملاقة التي تتخذ من وادي السيلكون في كاليفورنيا مقراً لها، للاطلاع والاستفادة من مشاريع رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني المتوقع له أن يخلق فرصاً استثمارية تقدر بقيمة 447 مليار ريال، تعادل نحو 120 مليار دولار، وهي القيمة المقدرة للمشاريع المتضمنة في البرنامج، ويفترض أن تمويلاً بنسبة 60% من مصادر حكومية.

كذلك، كانت رؤية 2030 محورا مهماً من محاور زيارة ولي العهد إلى الصين واليابان، في سبتمبر 2016، خاصة أن التجربتين الصينية واليابانية من أنجح التجارب الاقتصادية في العالم، وإذا كانت رؤية 2030 تتضمن أهدافاً طموحة، تعتمد في كثير من جوانبها على الاستثمارات الأجنبية، وتوطين الصناعة والتقنية، ونقل التكنولوجيا، فإن الأمير محمد بن سلمان أدرك مبكراً أن الصين واليابان تشكلان الدول الأكثر أهمية للمملكة في الوقت الحالي، بل هما القادرتان على المساهمة الفاعلة في تحقيق الكثير من متطلبات رؤية المملكة الاقتصادية، من خلال شركات استثمارية صناعية وتجارية، بالإضافة إلى كونهما قادرتين على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الشباب السعودي ونقل التقنية وتوطينها، واجتذاب استثمارات بمليارات الدولارات من شركات نوعية، تؤسس مشاريعها لجيل من ريادة الأعمال السعوديين في المملكة.

المملكة تتجه شرقاً

أما عن الناحية الاستراتيجية، فقد كانت الزيارتان عنواناً لتوجه المملكة نحو دعم أكبر واهتمام أوضح بترسيخ علاقتها مع عمقها الآسيوي، خاصة أن الزيارتين كانتا ضمن جولة آسيوية قام بها الأمير محمد بن سلمان، شملت الصين واليابان وباكستان، واختتمت برأسه وفد بلاده في قمة العشرين التي عقدت في الصين.

وكانت جولة الأمير محمد بن سلمان مقدمة لجولة أخرى قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ما أكد أن المملكة تسعى لتأصيل مكانتها كبوابة وجسر بين

قارتي آسيا وأفريقيا، وتدشين عهد جديد مع دول شرق آسيا، وترسيخ علاقاتها مع دول الخليج العربي، خاصة بعد أصبحت دول شرقي آسيا من أكثر الدول المؤثرة على الخريطة الاقتصادية العالمية.

وحملت جولات ولي العهد الآسيوية أهمية استراتيجية كبرى، إذ أنها مثلت رسالة سعودية إلى العالم في أن لديها مصالح كبرى في الشرق، وأنها لا تهملها لحساب جهة معينة أو محور معين، طالما أن ذلك يحقق مصالحها، ويخدم سياستها وقضاياها التي تدافع عنها. وإن السعودية لا تضع بيضها في سلة واحدة، ولا ترهن سياستها لجهة واحدة. لتُدشن الجولات مرحلة لافتة في مفهوم الشراكات الاستراتيجية، وتفعيل للسياسة السعودية الجديدة، وتبنى على ما سبق من زيارات واتفاقيات، ولاسيما في الملف العسكري، وملفي الطاقة والاستثمار. فالسعودية من خلال هذه الزيارات تهدف لتعزيز علاقاتها، ودعم موقفها كدولة محورية في السياسة الدولية، واستثمار دورها في الاقتصاد العالمي كدولة نفطية مهمة، فضلاً عن تنويع مصادر شراء الأسلحة، وفتح شراكات اقتصادية تتسق مع مضامين رؤيتها الاقتصادية 2030.

إن المملكة العربية السعودية تنطلق في علاقاتها مع الآخرين من خلال معيار أساسي يحقق مصالحها، وقد يفسرها البعض بأنها رسالة سياسية للغرب، لكن الصحيح أن السعودية دولة لها سيادة وبيدها قرارها وخياراتها، والمتابع لخطواتها واتفاقياتها، يجد سياسة التوازن والتنوع والتوسع، مما يضمن لها مردوداً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بما يخدم مصالحها.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُهُ



هذا الحراك السعودي اللافت، يكرس موقفاً لافتاً للمملكة في الخريطة الدولية، بدليل مشاركتها في صياغة القرارات الاقتصادية العالمية، وهو ما يضع على عاتقها مسؤوليات للحفاظ على ما وصلت إليه من مكانة، بما يعزز بقاءها في ساحة اللاعبين الكبار، وجولات ولي العهد الآسيوية جاءت لتُدشن مرحلة إضافية في مفهوم الشراكات الاستراتيجية، وجاءت ترجمة لمحددات السياسة السعودية الخارجية؛ ولتبنى على ما سبق من زيارات واتفاقيات ما يعني الانطلاق لآفاق رحبة، وتعاون جاد في ملفات عديدة، وهذا يتجلى في زيارة دول بحجم اليابان والصين ذات التجارب والخبرات الاقتصادية العتيدة، ما يعني تكريس المضي في تنفيذ رؤيتها 2030م.

ولي العهد والولايات المتحدة

تحمل زيارات الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة أهمية خاصة، وتحتاج إلى فهم خاص لإدراك كافة أبعادها، في ظل العلاقة الاستراتيجية الوطيدة التي تجمع بين الرياض وواشنطن.

ومنذ الزيارة الأولى للأمير، عندما كان ولياً لولي العهد، اتضح أن الذهاب إلى الولايات المتحدة لم يكن من باب الرسميات الجامدة، أو نوعاً من الرفاهية وتأكيد المؤكد، بل إن الأمير الشاب كانت له أهدافاً محددة، وخطة معتمدة يسعى لتحقيقها في زيارته الخارجية جميعاً، وعلى رأسها بالطبع زيارته إلى الدولة الأقوى في العالم.

لقد أدرك الأمير محمد بن سلمان أن زيارته إلى الولايات المتحدة ستفتح نقاشات ساخنة حول أولويات بعينها، طالما أنه جاء بأجندة وخطة محددة ولن يتوانى عن تنفيذها، وكان على رأس هذه الأولويات الملفين الاقتصادي والعسكري الأمني، ولعل هذا ما يفسر سر اهتمام ولي العهد بزيارة أقطاب الصناعة والتكنولوجيا في أميركا، بالإضافة إلى مقابلاته مع صناع القرار في الإدارتين الأميركييتين اللتين تزامنت زيارته معهما، والحديث بالطبع عن إدارة أوباما ثم إدارة ترمب.

إن الأمير محمد بن سلمان يعي تماماً أن الأميركيين يولون مصالحهم الاستراتيجية أهمية قصوى، وأنه إذا أراد تحقيق خطته الهادفة إلى تحويل المملكة لأحد الأقطاب المؤثرة بقوة في

شتى المجالات، فعليه أن يستغل الحرص الأميري على مصالحه، وأن يعامله بالمثل أيضا. وفي ظل ما أثبتته ولي العهد طوال السنوات القليلة الماضية، فإن حالة من الترقب تسود الدوائر الرسمية والشعبية الأمريكية، وتنتظر باهتمام بالغ زيارة ولي العهد المعلن عنها مؤخراً.

الزيارات المنتظرة للأمير الشاب تعكس حجم التغيير والانفتاح الكبير الذي تشهده المملكة، فالجولة التي تستغرق أسبوعاً، والتي تبدأ مطلع مارس المقبل، مع توقف محتمل في واشنطن وبوسطن وسان فرانسيسكو ونيويورك وهيوستن، تهدف إلى إثبات أن الرياض ترحب بالاستثمارات الدولية بعد أن قاد ولي العهد عملية تطهير كبرى في المملكة، لاسيما أن الأمير محمد بن سلمان يقود عملية تحول كبرى تدفع نحو تنويع الاقتصاد السعودي، وعدم ركونه إلى النفط كمصدر وحيد للدخل، لافتة إلى أن رؤية المملكة 2030 تقود نحو تحقيق هذا الهدف. كما أن الجولة تهدف إلى أن تكون "محطة سعودية" على طول الطريق لبناء روابط رفيعة المستوى مع الصناعات الرائدة في الولايات المتحدة لتوطينها في المملكة من التعليم العالي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المرموقة خارج بوسطن لإنتاج الطاقة في هيوستن.



زيارة بريطانيا

زيارة ولي العهد تحظى باهتمام كبير من الحكومة في بريطانيا، في ظل سعي لندن نحو الفوز بعلاقات أكثر دفئاً مع الرياض. ووفقاً لمصادر رسمية بريطانية فإن الأمير محمد بن سلمان سيحظى باهتمام كبير في زيارته إلى بريطانيا الشهر المقبل، وسط اهتمام بالفوز بعلاقات أكثر دفئاً مع الرياض.

إن ولي العهد من خلال زيارته إلى بريطانيا، يؤكد أنه رغم العلاقات القوية التي تجمع بين الرياض وواشنطن كحليفين استراتيجيين، إلا أنه حريص على تقوية العلاقات بالدول الفاعلة في السياسة الدولية، عبر اتباع استراتيجية توسيع دائرة الحلفاء، ما يقوي من مواقف المملكة في القضايا الإقليمية والعالمية، ويدفع باتجاه مراعاة مصالحها، ويضمن لولي العهد أن تكون بلاده رقماً صعباً في قضايا المنطقة بل والعالم أجمع.

لقد أعاد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، تشكيل التحالفات الخارجية للمملكة، من خلال رؤية جديدة تتوازي مع حجم البلاد الإقليمي والعالمي، وتواكب الأهمية الدينية والاقتصادية والسياسية. وتمكنت جولات ولقاءات الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز من تطوير العلاقات السعودية مع القوى العالمية والدول الناشئة، هذه الزيارات أعطت فكرة عن شكل السعودية الجديدة، وشرح طريقة عملها، ودور المملكة المؤثر في القضايا العالمية والإقليمية، الأمر الذي تُوجّج بدعم الدول العالمية لوجهة النظر السعودية في كثير من تلك القضايا والأحداث، وهو الأمر الذي يتواصل من جديد مع الجولة الجديدة في مارس الحالي لولي العهد الأمير محمد بن سلمان بداية من زيارة جمهورية مصر العربية ومروراً بالمملكة المتحدة وفرنسا وانتهاءً عند الولايات المتحدة الأمريكية.





في جولة ولي العهد تحقيق الرؤية 2030.. حاضر بقوة! د.إحسان علي بوحليقة*

مصر هي المحطة الأولى لجولة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الدولية، وكان سموه قد زار مصر قبل عامين في أبريل 2016، وكان تحقيق "الرؤية السعودية 2030" حاضرًا آنئذٍ، كما هو حاضر اليوم. وقتها لم يكن واضحًا التوجه الاستراتيجي للعديد من المشاريع التي أُعلنت في تلك الزيارة لمصر، بقيمة تتجاوز 25 مليار دولار لتضاعف الاستثمارات السعودية هناك عدة أضعاف من مستواها الحالي (5.8 مليار دولار). لكن مصر، شأنها شأن السعودية، تسعى لتحقيق خطة طويلة المدى بحلول عام 2030. وهكذا، فمن المحطة الأولى من الجولة، فإن الاقتصاد حاضر بقوة، ويؤكد هذا الأمر تصريح رئيسة وزراء بريطانيا المُرحب بالزيارة الأولى لسموه للندن، حيث بينت أن السعودية تمر الآن بمرحلة من التغيير، وأنها شهدت قرارات للسماح للنساء بقيادة السيارات، اعتبارًا من يونيو (حزيران) من العام الحالي، موضحةً أن المرأة السعودية ستمثل ثلث نسبة القوى العاملة في المملكة بحلول 2030، وتوجه السعودية نحو تطوير قطاعات، مثل: الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، والترفيه، والسياحة. وقد شددت رئيسة الوزراء على أن هذه القطاعات جميعها، تعتبر المملكة المتحدة رائدة عالمية فيها، وتتوافر فيها فرص جديدة للتعاون بين بلدينا. هذا حديثٌ اقتصاديٌّ بامتياز. ومن الناحية السعودية، فهذا ينسجم مع الملفات التي ما برح سمو رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، يعطيها الأولوية، وهي الرؤية 2030 وبرامجها المتعددة، بما في ذلك برنامج الشراكات الاستراتيجية، رغبة في تنويع الاقتصاد من أجل نموه، والنمو الاقتصادي هو الطريق لتحقيق الازدهار والبلبوحه.

وهذا النسق الاقتصادي، من المتوقع أن يكون حاضرًا في جولة الأمير بمحطاتها المتعددة، في فرنسا والولايات المتحدة، كما هو في مصر وبريطانيا. ولبيان هذه النقطة، لا ننسى أنه في زيارة سمو ولي العهد، السابقة للولايات المتحدة، زاحم الاقتصاد فيها ملفات السياسة والدفاع

بعناد، بل وتقاطع معها وكان حاضرًا في ثناياها، في المناقشات مع الشركات العملاقة، مثل: بوينج، وريثون، ولوكهيدمارتن، وداو كيميكال، ومايكروسوفت، وسيسكو. ولا يفوت أن السعودية وفرنسا، تسعيان للتعاون في مجالات عدة، لا سيّما في القطاعات البحرية، والطاقة، والنقل، وسبق أن بين وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، موقف بلاده، بقوله: "نحن معجبون بالإصلاحات التي تقومون بها اليوم في إطار رؤية عام 2030 التي تحمل خطة طموحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة"، مشيرًا إلى أن البلدين ملتزمان بتعزيز شراكة "قوية"، بأن قال: "حددنا منهجًا لتمكين فرنسا في مواكبة الإصلاحات الطموحة لرؤية 2030 في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص".

وخلال الوقت الفاصل بين الزيارتين تحققت أمور عدة، منها اتخاذ المملكة إجراءات عديدة لإصلاح مناخ الاستثمار، وسوق العمل، ولا سيّما تحسين فرص المرأة للحصول على عمل، وتحريك ملف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والانطلاق في زيادة المعروض من منتجات الترفيه، إضافةً إلى الإعلان عن عدد من المشاريع العملاقة غير التقليدية، مثل "نيوم" والقدية والبحر الأحمر، والتقليدية ولا سيّما في قطاع الصناعة التحويلية لتعزيز وضع المملكة في الصناعات التحويلية النفطية وغير النفطية بما في ذلك التعدين والصناعات البحرية.



وتأتي جولة ولي العهد، بعد أن بذلت المملكة جهوداً حثيثة ومنسقة على أعلى مستوى لدفع برنامج الشراكات الاستراتيجية مع بلدان عدة وبالتوازي، إدراكاً أن الفرص التي لا تُستغل تضيع، وأن مصالح المملكة وتحقيقها رؤية 2030 وتطلعاتها الاقتصادية الهائلة، لا بدّ لها من أن توظف علاقاتها الدولية المتميزة مع الدول الأكثر تأثيراً على الاقتصاد العالمي من جهة، والاقتصاد السعودي من جهة أخرى.

وهكذا، وضعت السعودية هيكلية وجهازاً تنفيذياً ليسهر على تحقيق نتائج برنامج الشراكات الاستراتيجية، تصب في تحقيق مستهدفات الرؤية السعودية. وكدليل على الدافعية العالية لهذا البرنامج، فقد شهدنا كيف بدأ في تحقيق نتائج ملموسة وعلى مستوى عالمي، ليس أقلها ما تحقق في مجال النفط بتكاتف السعودية وروسيا لبث الحياة في اتفاق "أوبك+"، وهو الاتفاق الذي جلب للدول المنتجة للنفط مئات المليارات من الدولارات.

ما تقدم يبرر القول، إن جولة سمو ولي العهد، هي لتحقيق نتائج في ملفات متنوعة مع أربع دول ذات ثقل، بما في ذلك عقد اتفاقيات جديدة، ومتابعة اتفاقيات سابقة، واستجلاب المزيد من المنافع للمملكة، التي اليوم تعمل وفقاً لجدول زمني تقوده خارطة طريق، لها مستهدفات ومُعلّيات (milestones)، لن يقبل طموح أميرنا إلا أن تتحقق، لتؤكد الدور المحوري للمملكة عربياً وإقليمياً وإسلامياً ودولياً.

الجولة الأولى الدولية لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ليست بالتأكيد سلسلة من زيارات المجاملة، على الرغم من أهمية المجاملات والاهتمام بالبرتوكولات بين الدول. لكن جولة الأمير، وإن كانت رسمية، إلا أن تتبع الحراك بين المملكة والدول التي تشملها الجولة سيتضح منه أن الملفات أقرب ما تكون إلى زيارات العمل من ازدحام الملفات.

وكما نعلم أن المملكة كانت دائماً تتمتع بعلاقات إيجابية مع معظم دول العالم. وفي الوقت الراهن، فإن الزخم الذي ولدته رؤية المملكة 2030 يتطلب توظيف العلاقات الخارجية توظيفاً حقيقياً يجلب للمملكة منافع اقتصادية ملموسة، ويساهم في تمكين المملكة من تحقيق رؤيتها عبر شراكات استراتيجية تجلب منافع متبادلة.

مصر العملاق العربي، الذي نتصل به وجداناً ومصيراً قبل تلاقي الأراضي والمتاخمة البحرية، بالإضافة إلى الملفات الأمنية والسياسية. لننظر إلى الملفات الاقتصادية، والمنتخب من أحد تلك

الملفات، هو مشروع "نيوم" الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو 500 مليار دولار، ليحدث نقلة نوعية في دخولنا للاقتصاد المعرفي دخولاً بالتعاقد مع شركاء عالميين، قدم بعضهم للرياض ليقول ذلك على الملأ وأمام حشد ضخم حضر مؤتمر مبادرة الاستثمار. هذا المشروع سيحتضن جسر الملك سلمان، الذي يربط بين البلدين السعودية ومصر بوشيح اجتماعي- اقتصادي متين. نتذكر أن "نيوم" حقيقة يصنعها، كما ذكر سمو ولي العهد، الحاملون. ويبدو ملائماً القول إن ذلك الحلم المتحول لحقيقة بازغة - بإذن الله - سينجب حقيقة عربية جديدة تقوم على العمل وليس الحكي، للملمة الشتات العربي بتوظيف قدراتٍ وطاقاتٍ لطالما أُهدرت، وكثيراً ما هاجرت لتأتي لنيوم. فتحقق ما قتلته بحثاً، وليضحخ المتمولون جراء تههم وأموالهم في جعل براءات الاختراع ومآذج التصميم وتجارب المعامل.. جعلها حقائق لها قواعد في "نيوم"... ومن مصر سيأتي مددٌ وفيرٌ.





الرياض تقود إصلاحات المنطقة زيد الشكري*

زخم هائل من التغطيات الإعلامية لكبريات وسائل الإعلام العالمية تتزامن مع زيارات الأمير محمد بن سلمان لمصر، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة. وبلا شك، كشأن العمل الصحافي دائماً ومماهياً مع فلسفة المؤسسة الصحفية، تنوعت هذه التغطيات في تعاطيها مع الزيارة، لكن الملفت في معظم هذه التغطيات، أنه حتى في المؤسسات الإعلامية ذات الميل التقليدي غالباً إلى نقد المملكة، إلا أنها لم تجد بداً من الاعتراف بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يقود حملة إصلاحات جذرية تحتاجها المملكة منذ زمن، وهي الحملة التي لم يجرؤ أحد على القيام بها من قبل في "المملكة المحافظة"، وفق الوصف الدارج والمحَبَّب لكثير من الصحف الغربية عند الحديث عن السعودية.

تغطياتٌ رغم تباينها إلا أنها تقرر إجماعاً بين الفرقاء على وجوب الاحتفاء بتوجه الأمير الإصلاحية، في تفسير يعكس إدراك العالم أن التغيير الذي يحتاجه العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط يجب أن يبدأ من السعودية لأنها الوحيدة المؤهلة للعب هذا الدور، الذي حاول زعماء دول أخرى في المنطقة لعبه، غير أنهم لم يفلحوا في ذلك. هذا ما نقرأه ونحن نتابع تغطيات الزيارات المرتقبة في المؤسسات الصحفية الغربية لصورة الأمير المتوثب نحو التغيير الذي من شأنه أن يضفي على وجه "المملكة المحافظة" حيويةً ونضارةً كانت بحاجة إليهما منذ سنوات.

وعندما قال وزير الخارجية البريطاني في مقاله الذي نشره في الثاني من مارس بصحيفة التايمز بعنوان "المصلح السعودي الأمير محمد بن سلمان، يستحق منا الدعم"، أنه ليس ثمة شك بأن مستقبل المنطقة والعالم الإسلامي وليس السعودية وحدها يعتمد على نجاح الأمير محمد بن سلمان في مسعاه نحو التغيير، فإن الباحث ستيفن كوك قد أكد هو الآخر على ذلك في الفورين بوليسي عندما شدد على أنه يمكن نقد السعودية في أي شيء، غير أنه لا يمكن

إنكار جاذبية إصلاحات الأمير للداخل السعودي والخارج على حد سواء، لافتاً إلى أن الجاذبية الأهم لمحمد بن سلمان تقع ضمن إصلاحاته في القضاء على التطرف ونشر الإسلام المعتدل، مبرراً ذلك بأنه يحمل وزناً أكبر من أي زعيم آخر في المنطقة لإنجاح هذا التغيير؛ نظراً للمكانة التاريخية والدينية للمملكة بين المسلمين.

وفي ضوء تغطية هذه الزيارات، لم تخلُ أيضاً من تناول سلبي ومتجنٍ، ومردّه أن بعض المؤسسات الصحفية الغربية تخفق في نقل الواقع وقراءته كما هو في المملكة، وخصوصاً ما يتعلق بالإصلاحات التي يقودها الأمير محمد بن سلمان.

هذا أمر يعود في رأبي إلى ثلاثة أسباب، أولاً، جهل هذه المؤسسات ببنية المجتمع السعودي ومكونات الثقافة المحلية ومحركاتها، والتي تختلف عندما يتعلق الأمر بالشأن السياسي حتى عن كثير من دول الخليج، فضلاً عن الدول العربية. الأمر الثاني وهو الأهم في رأبي، هو أن بعض المؤسسات الغربية تعتمد في قراءتها للمجتمع السعودي على وسيط، هذا الوسيط غالباً ما يكون عربياً (من خارج دول الخليج). ومع الأسف، فإنه علاوة على أن العربي نفسه قد لا يكون مؤهلاً لفهم كيف يفكر السعوديون وفق ثقافتهم الشعبية ورؤيتهم لمجتمعهم، فإنه يكون في الغالب منتمياً لبعض العرب المهاجرين، المتشبعين برؤية غير موضوعية أو لديه مواقف مسبقة بفعل انتماءات سياسية أو حزبية أو حتى طائفية ضد المملكة، لذا يكون ما يقدمونه للمؤسسات متأثراً ومصبوغاً بالخلفيات التي يخلصون لها وبالرؤى التي يبشرون بها.



الأمر الثالث، هو أن السعودية أهملت لسنوات طويلة النشاط على مستوى الاتصال الواسع مع دوائر التأثير في المجتمعات الغربية، الأمر الذي أوجد فراغاً مثالياً، وجد فيه أعداء السعودية مناخاً ملائماً لشيطنتها، وتشويه توجهاتها، وتكريس صور نمطية وسلبية عنها، لاسيما تلك التي تتناقض مع المزاج الغربي وتصادم قيمه.

وفي عقد زيارات الدول الأربع، تبقى بلا شك زيارة الولايات المتحدة هي الأهم من حيث حجم التغطية والتأثير، لاسيما أنها تشمل أكثر من 4 ولايات على درجة عالية من الأهمية، في دفع عجلة الاقتصاد العالمي من حيث طبيعة نشاطها، إذ لن نكون بصدد تغطيات سياسية فقط، بل سنشهد تغطيات واسعة عن التقنية حيث سيكون فالي، وعمالقة التقنية والشركات الناشئة، وربما اتفاقيات في صناعة الطاقة والمحطات النووية في هيوستن، ولقاءات مهمة في مراكز مرموقة مثل معهد ماساشوتس للتكنولوجيا، الأمر الذي سيحرر التغطيات الصحفية من إطارها السياسي الصرف إلى مجالات أرحب، تعزز صورة توجه السعودية الجاد نحو بناء اقتصاد حقيقي منتج لا يبقى عالقة على إدمان مصدر غير مستدام، وهو النفط.



القوة الناعمة في زيارات ولي العهد الخارجية منصور العتيبي*



تأتي جولة ولي العهد الخارجية المرتقبة، التي تشمل أكبر العواصم الغربية تأثيراً، وذلك بعد التزايد الملحوظ في السنوات الأخيرة للقوة السعودية والتأثير الفاعل في محيطها الإقليمي والدولي. وهذا التأثير ليس وليد اللحظة، فهو نتيجة تراكم للدور المفترض الذي تضطلع به السعودية كواجهة للعالم العربي والإسلامي. كما أنه استجابة حتمية لمواجهة التحديات بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة، فضلاً عن المقومات التي تمتلكها من ثقافة وقيم سياسية ودبلوماسية فاعلة، وموقع استراتيجي، ومواد خام، كل ذلك يمكنها من أداء هذا الدور المؤثر والشامل.

يتلخص قمة التأثير في السياسة الخارجية لأي دولة في جملة "اجعل الآخرين يريدون ما تريده"، وهذا بالضبط ما يسعى له ولي العهد، في جولته لعواصم القرار العالمي من خلال كسب المزيد من المؤيدين للسعودية الجديدة. إن من أكثر الأمور تأثيراً في السياسة الدولية الحديثة، هو ما يعرف "بالقوة الناعمة" (Soft power)، وهو مفهوم متجذر في حقل العلاقات الدولية، وقد عرّفه جوزيف ناي من جامعة هارفارد بأنه "كل ما له صلة بالاعتماد على قوة الجذب والإقناع دون الإكراه"، بهدف جعل الأفراد والدول ترغب في اتباع سياسات معينة من خلال ترتيب أولويات وأفضليات تلك الدول لتصبح متقاربة - إلى حد كبير - مع أولويات الدولة الفاعلة ذات القوة الناعمة.

تمتلك السعودية مخزوناً كبيراً من مصادر القوة الناعمة المتمثلة في الثقافة العربية الأصيلة الممزوجة بالحضارة الإسلامية، وكذلك ما تملكه من سياسة خارجية تعتبر فعالة في الساحتين العربية والدولية، ما هيأ لها استثمارها وتوظيفها في سياستها الخارجية؛ حيث تهدف الدبلوماسية الجديدة للسعودية إلى الوصول إلى الفئات المؤثرة في الدول الأخرى خارج نطاق الدبلوماسية الرسمية، بأفكار قوية تعزز انخراط هذه الفئات في التوجهات السياسية للمملكة.

إذ إن الدبلوماسية السعودية ساهمت، بيقظتها وسرعة حركتها واحتوائها للأزمات، في تعزيز العلاقات السعودية على المستويين الإقليمي والدولي، فالسعودية اليوم تمتلك شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. تعتبر القوة الناعمة من أبرز المتغيرات في حقل السياسة الدولية، ومحور اهتمام لكثير من الدول. ولذلك حرصت السعودية على البدء في تفعيلها بشكل سريع من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها في الساحة الدولية، ولتحقيق رؤيتها الطموحة (رؤية السعودية 2030)، وذلك لإيمانها بقدرة القوة الناعمة على التأثير في مجالات الحياة المختلفة، ولما لها من المقدرة على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف.



وكلما زادت موارد القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والحضارية لأي دولة، زادت القوة الناعمة لها، حيث يتفق أغلب المتخصصين في الشأن السياسي الدولي على أهمية توفر عدة معايير لقياس القوة الناعمة، وأهمها: الحكومة وسياساتها العامة، فكلما كانت مؤثرة وتستطيع الوصول لأهدافها، زاد معدل الجاذبية، مما ينعكس على قوتها الناعمة. أمّا المعيار الثاني، فهو ثقافة المجتمع ومدى قابلية تلك الثقافة لأن تكون عابرة للحدود وعالمية، سواء ما يتعلق بالأدب أو الفن أو الثقافة الشعبية. بينما يتلخص المعيار الثالث لقياس القوة الناعمة للدول، في مدى جاذبية النموذج الاقتصادي لتلك الدولة وتنوعها الاقتصادي ومصادرها الطبيعية. أمّا المعيار الرابع والأخير، فهو مدى النشاط والفاعلية للدبلوماسية على الساحة الدولية.

وفي السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بمفهوم "القوة الناعمة" بشكل كبير، وأصبحت من أولويات الدول التي تريد أن يكون له تأثير في محيطها الإقليمي والدولي؛ وذلك بسبب تصاعد العوامل غير المادية في العلاقات الدولية، كالثقافة والفن، وانفتاح الحدود أمام تدفق الصور والمعلومات، وإمكانية التأثير بأقل التكاليف. ولهذا لم يعد مفهوم "القوة الناعمة" مجرد ترف، وإنما حاجة أساسية لمستقبل الدول والقوة في الوقت الحالي.

وهذه القوة - حتمًا - لا تقتصر فقط على الأنشطة الحكومية الرسمية للدولة، بل هي حصيلة - أيضًا - لأنشطة المجتمع المدني ومشاركته في تحقيق المصالح الوطنية العليا للدولة، من خلال تصدير صور إيجابية عن المجتمع والدولة؛ لأنه كلما كانت حركة وقوة الأفكار في المجتمع والقيم العابرة للحدود في أعلى مستوياتها، زادت فرص استثمار الدولة لقوتها الناعمة بشكل أكبر وأفضل.

وبدرجات متفاوتة تسعى الدول لاستثمار قوتها الناعمة كجزء لا يتجزأ من الاستثمار في المجالات العسكرية والاقتصادية ذات الطبيعة المادية. ومن أجل ذلك، تسعى الكثير من الدول لاستثمار ما يعرف بـ "الدبلوماسية الثقافية"، كما يسميها ميلتون كامينغز من جامعة هوبكينز بأنها "تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وباقي جوانب الثقافة بين الدول والشعوب من أجل تعميق التفاهم". ومن المهم أن يرتبط هذا التفاهم بمفهوم المصلحة الوطنية للدولة، مما يعني مزيدًا من الجهد المضاعف من قبل الدولة لتوظيف عناصر عدة من

الثقافة للتأثير في الجماهير وصناع الرأي والنخب المؤثرة؛ وهو ما يحتم استغلال كل الفرص المتاحة لتقوية مفهوم "القوة الناعمة" لديها، كالفنون، والتعليم، والتاريخ، والعلوم، والدين. فالأحداث في الساحة الدولية، تثبت - دومًا - أن الريادة للدول التي تمتلك أكبر قدر من المصادر والقوى المادية والفكرية، وتعمل على تصدير ثقافتها ورؤيتها للعالم.

استخدمت الدول - تاريخيًا - قوتها الناعمة في قضاياها الخارجية المختلفة وملفاتها الشائكة، وكان التفوق - كما ذكرنا - لتلك الدول التي تملك مفاتيح التأثير في القوة الناعمة. وظهر ذلك جليًا في التفوق الأميركي أثناء الحرب الباردة في القدرة على صناعة صورة للتفوق الأميركي من خلال التجديد والتقدم وصناعة مجتمع الرفاه. بالإضافة إلى حرب الأفكار للتصدي ومنع الدعاية الشيوعية من خلال استمالة الجماهير والنخب بالفنون والثقافة والأفكار العابرة للحدود.

كما استخدمت أميركا قوتها الناعمة بعد أحداث 11 سبتمبر، لحشد الدعم العالمي في حربها على الإرهاب، ومن جهة أخرى لتحسين صورتها، والترويج للقيم الأميركية بتشجيع التفاهم العابر للحدود والثقافات.

وهناك - أيضًا - النموذج الفرنسي في استغلال القوة الناعمة من خلال دبلوماسية ثقافية استفادت من ريادتها في التاريخ الفكري والأدبي وقيم الحرية والعدالة منذ عصر الأنوار. كذلك تمثل ألمانيا، أحد الأمثلة الناجحة في توظيف متانة اقتصادها، وجودة منتجاتها، وشهرة أنديةها الرياضية، في فعالية قوتها الناعمة وصورتها أمام العالم. بالإضافة - بالتأكيد - إلى إرثها الثقافي والفني.



كما أن طموحات الصين للريادة العالمية، دفعتها بحماس نحو تبني مفهوم "القوة الناعمة" في سياستها الخارجية بشكل أكبر في السنوات الأخيرة، للسعي في تصدير نموذجها الثقافي ومقوماتها التاريخية. وظهر ذلك جلياً من خلال تسجيل المواقع الصينية في قوائم التراث العالمي بهدف تشجيع السياحة الثقافية. وكان لاحتضانها دورة الألعاب الأولمبية في بكين، لحظة استراتيجية في قوتها الناعمة، صبّت في جانب الإبداع البشري والتكنولوجي.

يقول الباحث الأميركي روبرت رايلي: "إذا أردنا من الآخر أن يكون عقلانياً تجاه قضايانا، فينبغي أن نزوده بمعطيات عقلانية تساعد على رؤية وجهة نظرنا". وتأتي زيارة ولي العهد المرتقبة للدول ذات التأثير العالمي، لتصب في هذا الجانب، ولمزيد من التواصل الثقافي والاقتصادي والسياسي لتجعل تلك الدول ترى قضايانا بشكل أكثر وضوحاً وعقلانية.

من المهم كذلك، استثمار وتفعيل المنظمات غير الحكومية في تلك الدول، بمعنى تفعيل منظمات المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة التي تعنى بكافة مجالات التنمية (الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية)، حيث تعد من أهم أوجه القوة الناعمة وإحدى أدواتها، ومن خلالها يمكن تمرير سياساتنا وإقناع الجماهير والدول بتوجهاتنا وجذبهم لها.

ومن المتوقع، أن زيارة ولي العهد المرتقبة، ستقدم القوة الاقتصادية السعودية للعالم، من خلال الدور الريادي للسعودية في المنطقة والعالم، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي؛ مما يشكل - بالتأكيد - أداة جذب للدول والمستثمرين حول العالم.

كما أنه من المهم، تفعيل دور الثقافة السعودية بشكل أكبر وبطريقة مختلفة، لتوظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدولة. فالثقافة لها مفعول السحر، وذات أثر كبير على صنع القرار والنخب. و"رؤية السعودية 2030" ستساهم بشكل كبير في توظيف القوة الناعمة، وتصدير ثقافة المملكة من خلال قنوات عديدة، كالسينما، والأدب، والفن، والمؤسسات الثقافية والتعليمية. وهذا ما يسعى له ولي العهد، في جولته الدولية؛ ليتعرف العالم على السعودية الجديدة ذات الطابع الحضاري والعمق التاريخي.

السياسات الخارجية لولي العهد.. أهداف كبرى وتوجهات عظيمة

بالتزامن مع مبايعة سمو الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد بالمملكة العربية السعودية، طرأت على الساحة الداخلية للمملكة تحديات داخلية وخارجية، أمنية وسياسية، أثرت في التوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية خلال المرحلة المواتية، إذ أن التهديدات الإقليمية الواسعة التي بدأت تطول المملكة، قد جعلت مسألة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي غير واقعية من الناحية العملية، ويبدو أن السياسة الخارجية السعودية سوف تستمر على نفس المنوال الذي سارت عليه، خلال العامين الماضيين، لاسيما أن الأمير محمد بن سلمان هو المهندس الرئيسي للسياسة الخارجية السعودية، سواء تجاه ملفات خارجية (إقليمية ودولية) أو فاعلين خارجيين.

يصل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى مصر الأحد 30 مارس / آذار الجاري، في مستهل أولى جولاته له منذ توليه ولاية العهد، وتأتي الزيارة التي تستمر يومين، قبل رحلته المقررة إلى بريطانيا الأربعاء لإجراء محادثات مع رئيسة الوزراء تيريزا ماي، وزيارته إلى الولايات المتحدة التي تستمر من 19 إلى 22 آذار / مارس، وتبدأ بعدها أعمال القمة العربية في الرياض، كما يتوقع أن يزور الأمير محمد فرنسا خلال الأسابيع المقبلة. (1)

أبعاد الجولة الحالية

وتأتي زيارته إلى مصر، الحليف الإقليمي المهم، قبل الانتخابات الرئاسية المصرية التي ستجري في أواخر آذار / مارس، والتي يتوقع أن يفوز بها الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بولاية ثانية، والزيارة ستفسر على أنها تأكيد لدعم السعودية لبقاء السيسي رئيساً لولاية ثانية، للدولة المصرية التي تمثل جزءاً من التحالف العسكري الذي تقوده السعودية والذي تدخل في اليمن في آذار / مارس 2015 لقتال الحوثيين الذين تدعمهم إيران.

كما أن السعودية ومصر هما جزءاً من الدول التي تقاطع قطر منذ حزيران / يونيو الماضي

بسبب علاقاتها مع متطرفين إسلاميين وكذلك مع إيران، وستشمل المحادثات بين الجانبين المسألة الإيرانية، والنزاع في اليمن، ومكافحة الإرهاب والتعاون في مجال الطاقة، تأتي هذه الحملة الدبلوماسية فيما يعزز الأمير مكانة المملكة إلى مستوى غير مسبق. من خلال مهمة تحديث المملكة والمساعي الرامية إلى إعطاء المستثمرين صورة عصرية عن بلاده. (2)

بينما تعتبر الحكومة البريطانية أن زيارة الأمير محمد ستساعد على تعزيز التعاون في مواجهة تحديات من بينها "الإرهاب والتطرف والنزاع والأزمة الانسانية في اليمن"، وستؤكد زيارة الأمير الشاب للولايات المتحدة أواخر آذار/ مارس، التي من المنتظر أن تشمل العديد من المدن، مساعي إدارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب للتوقيع على معاهدة تعاون نووي مع السعودية، ومن المتوقع أن تعلن الرياض هذا العام عن الجهة التي ستكلفتها ببناء أول مفاعل نوويين من بين 16 مفاعلاً تنوي بناءها، وتجري مفاوضات حالياً مع الولايات المتحدة على اتفاق تصدير التكنولوجيا الضرورية لبناء هذه المفاعلات. (3)

وإضافة إلى الشركة الأميركية ويستنغهاوس، تسعى شركات روسية وفرنسية وصينية وكورية جنوبية إلى الحصول على عقود مع السعودية، ومن بين النقاط التي ستركز عليها الحديث كذلك طرح أسهم شركة أرامكو العملاقة للنفط للاكتتاب هذا العام، وتستعد المملكة الى بيع اقل من 5% من أسهم الشركة التي تعد جوهرة تاج الاقتصاد السعودي، في عملية اكتتاب يتوقع أن تكون الأضخم في العالم.



وكان الرئيس دونالد ترمب استضاف الأمير محمد في آذار/مارس 2017 بعد أسابيع من توليه مهام الرئاسة، واختار السعودية للقيام بأول زيارة رسمية له خارج البلاد كرئيس للولايات المتحدة، وفي ظل رئاسة ترمب زاد التقارب بين الرياض وواشنطن، الحليفتان التاريخيتان، خاصة مع تشديد ترامب لموقفه من إيران وتخفيفه بشأن مبيعات الأسلحة، خلافاً لسلفه باراك أوباما، خاصة في التفاوض على الاتفاق النووي عام 2015.

ملامح توجهات ولي العهد الخارجية

تجدر الإشارة إلى أن أبرز ملامح التوجهات في السياسة الخارجية السعودية، بعد شغل الأمير محمد بن سلمان منصب ولاية العهد، تتمثل في العديد من النقاط، (4) على رأسها التصدي لتمدد النفوذ الإيراني في الإقليم، إذ تعد طهران مصدر التهديد الرئيسي لأمن السعودية، وفقاً لرؤية الأمير محمد بن سلمان، حيث تعتمد إيران على "الوكلاء" عبر أذرعها المتمثلة في الجماعات المسلحة المنتشرة في بقع جغرافية مختلفة، بل وسيطرتها على هياكل صنع القرار في عدة عواصم عربية، بما أدى إلى إيجاد معادلة إقليمية جديدة تتجاوز مفهوم الهلال الشيعي القديم إلى محور سياسي يمتد من إيران، مروراً بالعراق ودمشق، وصولاً إلى اليمن.

التصدي للمشروع الإيراني

هذا المحور سوف يرتبط بمنظومة سياسية واقتصادية وعسكرية واحدة، مما يعني تحقيق المشروع الإيراني الساعي للهيمنة على المنطقة، وهو ما لا ترغب المملكة في تحقيقه، لأن الصعود في الدور الإقليمي لـ طهران مرهون بالتراجع في النفوذ الإقليمي للرياض. ومن هنا، تضع السعودية أولوية تشكيل تحالف من دول يجمعها مواجهة السياسات الإيرانية المزعزعة للأمن والاستقرار في الإقليم.

مواجهة الإرهاب وداعميه

والأمر الثاني، مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، إذ إن البلاد تعرضت، خلال الفترة الماضية، لعمليات إرهاب متقطعة من جانب تنظيم "داعش" ضد قوات الأمن والشيعية

لإثارة الفتنة الداخلية وإشعال المواجهات المذهبية، وبصفة خاصة في بعض مناطق الاشتعال، على نحو ما يبرز جلياً في المنطقة الشرقية، وربما تشهد الفترة المقبلة تصاعد في عمليات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، وتأثيراتها الانتشارية إلى الداخل السعودي وتعدد جبهات مواجهة التنظيمات المسلحة.

ويأتي ذلك التهديد لأمن واستقرار المملكة، نظراً لعدم قدرة أجهزة دول الجوار على ضبط الحدود الرخوة، فضلاً عن اللامركزية في إدارة الحدود، بعد تعدد الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول. وشهدت هياكل الجماعات الإرهابية الجديدة تغيراً كبيراً، فلم تعد تلك الجماعات سرية ومحدودة العدد كما كانت من قبل، بل أضحت "شبه جيوش كبيرة" العدد، والملتزمة في مناطق بعينها، مما جعل دولة مثل السعودية مهددة أمنياً، لاسيما بعد التماهي بين التنظيمات الإرهابية من جانب، والعصابات الإجرامية في تسهيل تمويل خزانات الإرهاب، من جانب آخر.



أزمة اليمن وإرهاب الحوثيين

وثالثاً استمرار محاربة الميليشيات المسلحة في الفناء الخلفي للمملكة، إذ برز تهديد التنظيمات المسلحة في اليمن، وخاصة ذات الطابع المذهبي والطائفي وتحديدًا جماعة أنصار الله الحوثية التي تنتمي للشيععة الزيدية المدعومة من إيران، ويتوقع أن تتزايد عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية لاستعادة الشرعية، لاسيما أن الأمير محمد بن سلمان يعد المهندس الفعلي لحرب اليمن أو ما يعرف بعاصفة الحزم، منذ تدشينها في 26 مارس 2015.

وعلى الرغم من نجاح قوات التحالف في إضعاف البنية التسلحية الثقيلة للحوثيين وقوات صالح، فإن الأخيرة لديها قدرة على إيذاء السعودية، خاصة في جازان ونجران، بل يتم الهجوم على قوات التحالف في المناطق المحررة، فضلا عن صعوبة تحرير ميناء الحديدة من القبضة الحوثية.

ولا يحتمل أن تنسحب السعودية من فعاليات تلك الحرب، خاصة في ظل غياب حلول أو مبادرات سياسية يقبل بها قوات الحوثيين. فاليمن تواجه حالة من الفوضى، وليس مجرد فراغ في السلطة، وهو ما ينعكس تباعا على أمن السعودية.. بعبارة أخرى، تعد حرب اليمن اختبارا حقيقيا للوضع الأمني والعسكري في عهد الأمير محمد بن سلمان، لاسيما أنه يشغل منصب وزير الدفاع، إذ إن لها علاقة باستقرار المناطق الحدودية من جانب.

الأزمة السورية

وعلى جانب رابع، تخفيض منسوب الاشتباك على الساحة السورية، ربما تكون أحد ملامح التغيير النسبي في السياسة الخارجية السعودية والدفاعية التقليل من مساحة الاشتباك على الساحة السورية، وتجنب دعم بعض التنظيمات التي عليها علامات استفهام بشأن تصنيفها كجماعة إرهابية، وكذلك رؤية الرياض حيال توجه واشنطن بأن صار معارضا لبقاء الأسد، بحيث وجهت إدارة ترامب ضربتين عسكريتين لأهداف مباشرة لقوات الأسد.

كما أن واشنطن تدعم وجود قوات سوريا الديمقراطية (المزيج من قوات عربية وكردية) في المناطق الفارغة بعد سيطرة داعش عليها، بما يحقق هدفين يصبان في مصلحة السياسات السعودية: أولهما، عدم استحواذ قوات الأسد على تلك المساحات الجغرافية مرة أخرى بما لا

يؤدي إلى تعزيز وجوده الميداني، ويصب في اتجاه دعم الدورين الإيراني والروسي، وهو على العكس من نهج إدارة أوباما، خاصة في العامين الأخيرين لها. وثانيهما، أن النهج الأمريكي يشير إلى تباين مع أنقرة فيما يخص دعم الأكراد الذين تعتبرهم حكومة أردوغان جماعة إرهابية، وهو ما تستغله الرياض، لاسيما في ظل توتر أخذ في التصاعد، على خلفية موقف أنقرة الداعم للدوحة بعد قرار ثلاث دول خليجية قطع العلاقات معها.

تدعيم أركان التحالف الرباعي

والأمر الخامس، تدعيم أركان التحالف الرباعي (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) في مواجهة قطر، لاسيما بعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية، وإدارة مواجهة مكشوفة مع الدوحة، في ظل التوافقات المشتركة بين الدول الأربع، على خلفية قيامها بدعم وتمويل وتوفير ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الإقليم عبر دعم المعارضة المسلحة، والتحريض الإعلامي على النظم الحاكمة في تلك الدول.



فثمة إدراك لدى النخبة السعودية الراهنة، التي يمثّلها الأمير محمد بن سلمان، لأهمية التصرف على أنه ائتلاف موحد لأن الدوحة تراهن على إحداث تفكيك لهذا التحالف، وخاصة التباعد بين الرياض والعواصم العربية الأخرى، على نحو ما فعلته في الأعوام الماضية، الأمر الذي يتعين إجراء مشاورات وتفاهمات منتظمة حتى تكون التحركات مشتركة، ويكون تضيق الخناق على الدوحة مشترك. ويعزز من ذلك احتمال تزايد تقوية العلاقات المصرية - السعودية - الإمارات خاصة إزاء الأزمة القطرية تبلور موقف أنقرة المنحاز للدوحة. أضف لذلك، إقرار مجلس النواب المصري بسعودية جزيرتي تيران وصنافير، لاسيما أن توجه الرياض بترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية مرهون بتحركات الأمير محمد بن سلمان. ما يدعم هذا التوقع لمسارات تصالحية في العلاقات بين القاهرة والرياض تأكيد الأمير محمد بن سلمان في مقابلة له مع قناة الإخبارية السعودية في مطلع مايو الماضي أنه "لم يصدر موقف سلبي من الحكومة المصرية تجاه السعودية، ولم يصدر موقف واحد سلبي من الحكومة السعودية تجاه مصر. ولم تتأخر مصر عن السعودية ولا لحظة ولن تتأخر عن مصر أي لحظة، هذا اقتناع راسخ ليس لدى حكومة البلدين فحسب، بل لدى شعب الدولتين أيضا".

وفيما يتعلق بقضية ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، قال الأمير محمد بن سلمان "ليس هناك مشكلة أصلا حول الجزر.. الذي حدث قبل سنة تقريبا هو فقط ترسيم الحدود البحرية.. والجزر مسجلة لدى مصر بأنها جزر سعودية، ومسجلة أيضا في المراكز الدولية بأنها جزر سعودية، وكل ما تم في العام الماضي هو ترسيم حدود بحرية، ولم يتم تنازل مصر عن أي شبر من أراضيها، أو يتم تنازل السعودية عن شبر من أراضيها. وترسيم الحدود جاء لأسباب المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تنتج بعد ترسيم هذه الحدود، وعلى رأسها جسر الملك سلمان، أو إمدادات النفط، أو الغاز، أو الطاقة، أو الطرق".

تعزير العلاقات مع واشنطن

ويكمن الأمر السادس في توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سنوات من اهتزازها خلال إدارة أوباما، حيث كانت الرياض تعتبر واشنطن حليفا غير مستقر. ويهدف

الأمير محمد بن سلمان إلى استعادة العلاقة الاستراتيجية مع القوى المركزية الدولية، وتقوية الاستثمارات المتبادلة والصفقات الاستثمارية والدفاعية، مما يؤدي إلى إعادة ضبط العلاقات الاستراتيجية وتقوية التحالفات بين البلدين، في ظل إدارة ترمب على نحو يقود إلى مواجهة التهديدات الرئيسية، وخاصة التصدي لسياسات إيران المزعزعة للاستقرار الإقليمي، وهزيمة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة في شبه الجزيرة العربية).

فضلا عن رؤية الأمير محمد بن سلمان لتعميق التعاون المشترك مع إدارة ترمب فيما يخص تسوية أزمتي سوريا واليمن، على نحو يطوي التوترات المعلنة بين الرياض وواشنطن خلال إدارة أوباما، وخاصة بعد تمرير الكونجرس في العام الماضي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) الذي يخول الأميركيين مقاضاة الحكومة السعودية لدعمها "المزعوم" للإرهاب، وتحويل هذا القانون، في ظل قيادة الأمير محمد بن سلمان، إلى "مسدس بدون رصاص".



توثيق العلاقات مع روسيا

وسابعًا، تعزيز المصالح المشتركة مع روسيا، حيث تشهد المرحلة الحالية إعادة تموضع السياسة الخارجية السعودية. وثمة أهداف رئيسية، على نحو ما عكستها زيارة الأمير محمد بن سلمان لموسكو، في 30 مايو الماضي، والتي تتمثل في تنويع التحركات الاستراتيجية الخارجية السعودية، والرهان على الدور الروسي في التعامل مع الأزمات الإقليمية، وخاصة الأزمة السورية رغم الخلاف في جزئية بقاء الأسد، والحد من نفوذ السياسة الإيرانية، وتعميق التعاون الاستخباراتي لمواجهة التنظيمات الإرهابية، والتوازن في سوق الطاقة العالمية، وتطوير القدرات النووية السعودية، وتقوية شبكة المصالح الاقتصادية المشتركة.

فالتحركات التي تشهدها جغرافيا الصراع في الإقليم، واستقرار أسعار النفط في العالم، وتحالفات القوى الإقليمية مع واشنطن تفرض على الرياض وموسكو التعايش على قاعدة خلاف. ويبدو أن هناك ترتيبات بأن يزور العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز موسكو في وقت لاحق من هذا العام، بناء على دعوة من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لاسيما في ظل إدراك روسي بأن ثمة تحولات يشهدها الإقليم بعد إعادة تأطير العلاقات الأميركية - السعودية، بل والعلاقات الأميركية- الخليجية بعد زيارة ترمب للسعودية كأول محطة في جولته الخارجية.

خلاصة القول، نجح الأمير محمد بن سلمان في خلق خارطة جديدة للتحالفات تخدم تصوره العام لمستقبل البلاد وأمنها، ادرك ان الأيديولوجيات لا تصنع سياسة والعصبيات لا تبني علاقات وطيدة، عبر بالمملكة نحو ما تصحّ تسميته بـ " تحالفات الاضداد"، خدمة للمصلحة العامة، اعاد ترتيب علاقات المملكة بأشقائها العرب، وتحالفاتها مع شركائها الخارجيين، بفكر مبني على المبادئ الثابتة، وبناء شبكة مصالح متبادلة تخدم الشعوب وتقرب القرار السياسي بين الحكومات.

يعرف الأمير جيداً جدوى لغة المصالح في العلاقات الدولية، ومفهوم عميق للشراكات الاستراتيجية، فأن تقيم علاقات شراكة اقتصادية نوعية مع اليابان، لا يعني ألا تتمتع بعلاقة استثنائية مع العملاق الصيني، وفق خلطة تتجاوز مفهوم الايديولوجيات إلى إدراك حقيقي لكنه المصالح والعلاقات. فلسفة تُبنى على المصالح (فليس هناك اعداء دائمون بل مصالح

دائمة)، وأن نتحدث عن البراغمية السياسية والنفعية الاستراتيجية، فهذا لا يعني أن لا خطوط حمراء لدى الرياض.

ولعل ذروة سنام سياسة عراب التغيير السعودي هو الاقتصاد، فرؤية الأمير محمد أثبتت، وباعتراف الداخل والخارج، أن تصوره لمملكة الغد، أبعد من مجرد رؤية، فهي تحمل رهما صفة الثورة لتحقيق اهداف، طالما جرى الحديث عنها، دون السير نحو تحقيقها بشكل عملي، حيث يبدو مصطلح تنويع الاقتصاد وكسر الاعتماد الاساسي على النفط، ومنح الاقتصاد سلة جديدة من المداخيل، شعار الامير محمد، هو شعار ترجم الى فعل، ليس أقله قرار طرح "أرامكو" للاكتتاب العام؛ هذا الكيان النفطي السعودي العملاق وجوهرة اقتصاده، الأمير قرر ان يجعلها مشاعاً لكل من يملك رأس المال، خاصة أن لـ"أرامكو" خصوصيتها في المجتمع السعودي.



وإجمالاً، يمكن القول إن السياسة الخارجية والدفاعية السعودية سوف تحافظ على الكثير من توجهاتها الإقليمية والدولية بعد تصعيد الأمير محمد بن سلمان لمنصب ولاية العهد، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب، والتصدي لتمدد إيران، وتكثيف التحالف في مواجهة الدوحة وتركيا، ودعم الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وخلق شبكة من المصالح مع روسيا، بحيث يعكس الدخول في شراكات متعددة وليس شراكات حصرية، مع تغيرات في بعض الملفات الإقليمية، مثل تخفيض منسوب المشاركة في التفاعلات الداخلية السورية، على نحو يقود في التحليل الأخير إلى تنويع الخيارات، في ظل أزمات إقليمية شديدة السيولة والتحول في التحالفات، لاسيما مع بدء الدخول لعصر جديد ومختلف.



ولي العهد في القاهرة.. تزايد فرص الرخاء المشترك والتعاون الاستراتيجي محمد رجب سلامة*



اختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، مصر لتكون محطته الأولى، في جولته الخارجية الأولى، منذ توليه منصبه الحالي، يعكس حرصه على تعزيز علاقات التشاور والتنسيق مع مصر بما يحقق مصالح الأمتين العربية والإسلامية وشعوبهما، في زيارة تستغرق 3 أيام، بدءاً من الأحد 4 مارس الجاري، ويؤكد متانة ودفء العلاقات الثنائية المشتركة بين الرياض والقاهرة، اللتين تربطهما علاقات استراتيجية وتاريخية جيدة لا يمكن أن يزعزها أي كيان أو تحالف، حيث قنوات الاتصال المفتوحة والزيارات المتبادلة، وهو ما يشير بوضوح إلى أزية وعمق وقوة العلاقات التي تربطهما، حيث تعد كل مصر والسعودية امتداداً طبيعياً للآخر من الناحية التاريخية والبشرية والسياسية، إذ إن زيارة صاحب السمو الملكي، تستهدف تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، فضلاً عن تنسيق المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وذلك قبل توجه الأمير محمد بن سلمان، إلى لندن وواشنطن، وقبل انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في 23 مارس الحالي.

وبالإشارة إلى الزيارات الخارجية السابقة، فإن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قبل منصبه الحالي، كان قد زار مصر في 30 يوليو عام 2015، عندما كان ولياً لولي العهد، والتقى الرئيس عبدالفتاح السيسي، واتفق الجانبان على وضع حزمة من الآليات التنفيذية في مجالات تطوير التعاون العسكري والعمل على إنشاء القوة العربية المشتركة، وتعزيز التعاون المشترك والاستثمارات في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والنقل، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين والعمل على جعلهما محوراً رئيسياً في حركة التجارة العالمية، وتكثيف الاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية بهدف تدشين مشروعات مشتركة، وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والإعلامي بين البلدين لتحقيق الأهداف المرجوة في ضوء المصلحة المشتركة للبلدين

والشعبين الشقيقتين، ومواجهة التحديات والأخطار التي تفرضها المرحلة الراهنة، وسمي وقتها "إعلان القاهرة".

مما لا شك فيه، أن زيارة الأمير الحالية للقاهرة، تحمل في طياتها العديد من الرسائل، يكمن أغلبها في استمرار رؤية البلدين المتطابقة، ناحية تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بالأوضاع الأمنية والعسكرية الحالية في المشرق العربي، وشبه الجزيرة العربية، وليبيا، وهو أمر ضروري، حيث مفهوم الربط بين أهداف المرحلة الحالية وأهداف أعمق وأبعد مدى تتعلق بشكل المنطقة مستقبلاً.

مخاطر إقليمية

التطرق إلى المخاطر الإقليمية هو أمر محسوم، بالطبع توجد عديد من المخاطر تحيق بالمنطقة، حيث يتحرك الحوثيون في اليمن، ومن المعلوم أن هناك تطابقاً بين التوجهات السعودية والمصرية، حيال هذا الأمر، حيث تتدخل الدولتان ضد المتمردين الحوثيين الشيعة، وتشارك مصر في عملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين الموالين لإيران، الذين يسعون لبط سيطرتهم على اليمن، إضافة إلى الحرب ضد تنظيمي "داعش" والقاعدة في العراق وسوريا، فضلاً عن حزب الله اللبناني المدعوم من إيران في جنوب لبنان، إلى الجانب التحركات المشبوهة والعدوانية من إيران، والخطر القادم من الحدود الطويلة مع ليبيا التي تعاني انهياراً أمنياً.



ويضاف إلى ما سبق، القضية الفلسطينية (5) التي تعد من أهم الموضوعات التي تهم الأمير محمد بن سلمان، والرئيس المصري، ويوليان لها اهتمامًا ملحوظًا، خاصة بعد اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعزمها نقل سفارتها إليها، منتصف شهر مايو القادم، وتقع هذه القضية في قلب السياسات والتوجهات السعودية والمصرية. وتجدر الإشارة هنا، إلى الرسالة الأخيرة التي بعثها الأمير إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قبل أيام قليلة، مؤكدًا له فيها: "أن القضية الفلسطينية تحظى بأهمية كبيرة وأولوية خاصة لدى المملكة، وأن الخطوة الأخيرة لن تغير أو تمس بالحقوق الثابتة والمصونة للشعب الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة".

قطعًا، تبعات الأزمة القطرية الأخيرة، وملف مقاطعة الرباعي العربي (السعودية ومصر والإمارات والبحرين) لدولة قطر، وملف مكافحة الإرهاب وتوحيد الجهود للقضاء عليه بكل الصور، هي من القضايا المشتركة بين البلدين، حيث يواصل الجيش المصري عملية "سيناء 2018" ضد الإرهابيين في شبه جزيرة سيناء، خاصة أن الرئيس السيسي، كان قد عرض في شهر مايو الماضي، خلال مشاركته في أعمال القمة العربية الإسلامية التي شارك فيها الرئيس الأمريكي ترمب، استراتيجية شاملة لمواجهة خطر الإرهاب من خلال تكثيف الجهود الدولية الساعية لوقف تمويل التنظيمات الإرهابية ومدّها بالسلاح والمقاتلين وتوفير الملاذ الآمن لها.

التعاون العسكري والاستراتيجي

ومن المعروف أن العلاقات المصرية السعودية بعد ثورة الثلاثين من يونيو، أصبحت أكثر تميزًا عن ذي قبل، ومن المؤكد، أن التعاون والتكامل بين البلدين، بخلاف كونه أمرًا طبيعيًا، على اعتبار أن الأمن السعودي والخليجي من أمن مصر، والعكس صحيح، زاد من قوتها وحضورهما الإقليمي، وبالتالي ملف التحالفات العسكرية بين السعودية ومصر، تتركز أهميته في التعاون المعلوماتي الاستخباراتي بينهما أكثر من الدور العملي العسكري على الأرض، وفي النهاية يبقى أنه لا مفر من استمرار التعاون العسكري بين القاهرة والرياض في الوقت الراهن، خاصة مع استمرار التهديدات الإقليمية الكبيرة.

ولذلك، يعتبر ملف التعاون العسكري والاستراتيجي بين الدولتين من الضروريات المشتركة أيضاً، وهو الذي امتد إلى مستوى غير مسبوق من التنسيق والتنفيذ بعدما تشاركاً في التحالف العربي في اليمن، وانضمت مصر للتحالف العسكري الإسلامي الذي أسسته الرياض، وكذلك التشارك في مناورات عسكرية، وأبرز هذا التعاون العسكري والاستراتيجي، قدرة الفعل لا مجرد القول للقااهرة والرياض، اللتين تحولتا فعلياً لدرع وسيف للعرب، يحمي الأمن القومي للإقليم المضطرب من أنياب القوى الإقليمية التي تحاول التدخل في مفاصله.

فرص التعاون والرخاء المشترك

على الرغم من الأزمات سالفه الذكر، فإنها كشفت عن فرص مهمة وراوحة على كافة المستويات؛ وربما كان قلب الفرصة بتشكيل التحالف الرباعي العربي، في توقيت بالغ الأهمية، بقصد التصدي للدور السلبي لقطر، ومن ورائها إيران وتركيا، وضع الرغبة والإرادة لأربع دول عربية ذات أهمية كبرى، للتحرك إلى ما هو أكثر من التصدي للإرهاب القطري والإيراني والتركي، وهو إعادة الاستقرار إلى المنطقة وإقامة نظام للأمن الإقليمي يكفل الرخاء والازدهار لشعوبها. ويتزامن مع ذلك، الموافقة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين المملكة ومصر، التي تشمل مساحة ممتدة من رأس خليج العقبة في الشمال، وحتى خط عرض 22 جنوباً. وبالنظر إلى الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والأمنية على جانبي البحر الأحمر، فتوجد بها إمكانيات اقتصادية جبارة وواعدة تتيح للبلدين إقامة منطقة واسعة للأمن البحري من الناحية، والرخاء المشترك من ناحية أخرى.



وبالإشارة إلى "رؤية السعودية 2030" و"رؤية مصر 2030"، نجد كليهما تعول تعويلاً كبيراً على الاستغلال الاقتصادي الكبير لمنطقة البحر الأحمر، بحرًا وبرًا وجزرًا، وسياحة وتعدديًا، وجسرًا واعدًا متعدد الأبعاد بين الجزيرة العربية ومصر. وفي هذا، تجسيد حي لفكرة الجسر جاءت في الرؤية السعودية التي جعلت منه دعمًا للموقع الاستراتيجي للمملكة بـمه إلى منطقة شرق البحر المتوسط عبر قناة السويس. ولم تكن هناك صدفة، أن الاتفاقيات التي جرى توقيعها، أثناء زيارة خادم الحرمين الشريفين، للقاهرة في أبريل (نيسان) 2016 تتضمن تنمية سيناء بما قيمته 5.1 مليار دولار، وإقامة جامعة الملك سلمان في مدينة رأس سدر على الجانب الآخر من خليج السويس، وتتلاقى هنا الرؤية المصرية مع الرؤية السعودية في ذات الساحة السيناوية، حيث بدأت مصر مشروعًا طموحًا يقوم على ستة أنفاق أسفل قناة السويس تكفل انتقال البشر والسيارات والسكك الحديدية والبضائع بين الجانبين، ألا وهو مشروع محور قناة السويس، الذي يعد أضخم المشروعات التنموية التي عرفتتها مصر في تاريخها الحديث.

الرؤيتان السعودية والمصرية كلتاهما تصب في الأخرى، وتعطي مساحة هائلة للتعاون المشترك والنجاح المشترك أيضًا. وربما كانت النقطة الطبيعية للبداية في هذا الشأن، هي تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين؛ لأنها سوف تضع حجر الأساس الذي ستكون لها نتائج سياسية مهمة بقدر ما هي اقتصادية. الجزء السياسي للاتفاقية، سوف يؤدي إلى إحياء عشرات الجزر الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية البحرية السعودية والمصرية. وهما الرؤيتان السعودية والمصرية اللتان يحملان الكثير من الطموح، مما يدفع إلى ما هو أكثر، وهو إعلان المنطقة الاقتصادية للبلدين في البحر الأحمر، منطقة "التعاون والرخاء المشترك" هدفها تأمين الملاحة في البحر الأحمر ضد كل أنواع التهديدات، وتطوير برنامج طموح للتنمية المشتركة، وفتح نافذة كبرى للاستثمار بعيد المدى بالنسبة لباقي دول المنطقة الخليجية.

المجلس التنسيقي وفرص الاقتصاد

وأخيرًا، يمكن القول إن الزيارة الحالية للأمير محمد بن سلمان، سيكون لها تبعات اقتصادية واستثمارية غير مسبوقة، خاصة بعد إعلان المجلس التنسيقي المشترك، مؤخرًا، حل 78 في المئة من النزاعات العالقة بين شركات رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين، (11) لا سيما دفع

مشروع جسر الملك سلمان، الذي يربط البلدين بخط بري تجاري وسياحي، مسيرة الاستثمارات إلى آفاق جديدة. والفترة الراهنة تشهد مناخًا استثماريًا بين البلدين، محفزًا لجذب كثير من رؤوس الأموال، بعد أن قامت اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بالنظر في 36 طلب حل نزاع تقدم بها مستثمرون سعوديون، منذ إقرار القانون الجديد وتفعيله؛ أي قبل نحو خمسة شهور، حيث تم حل المشكلات العالقة المرتبطة بـ28 شركة سعودية باستثمارات إجمالية تتجاوز 15 مليار جنيه؛ أي ما يعادل 3.2 مليار ريال، ومن المتوقع أن يصل حجم الزيادة في الاستثمارات بين البلدين لأكثر من 50 في المئة بنهاية العام الجاري 2018.



فيم يفكر ولي العهد عقب اختياره القاهرة محطة أولى لجولاته الخارجية؟ د. رامي المنشاوي*



ثلاثة أيام هي مدة الزيارة الرسمية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وزير الدفاع، نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي، بالأراضي المصرية، ثلاثة أيام تبدأ من الأحد من شهر مارس الجاري. زيارة رسمية أعلنت عنها المؤسسة الرسمية لرئاسة الجمهورية المصرية على لسان السفير باسم راضي، الناطق باسمها، بأنها زيارة: "لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلاً عن الاستمرار في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب".

زيارة ولي العهد، إلى القاهرة - تحديداً في هذا التوقيت - تحمل في طياتها العديد من الرسائل باعتبارها شاهداً على المكانة التي تحظى بها مصر في قلوب السعوديين، فضلاً عن كونها "تعبيراً عن متانة العلاقة القائمة بين القيادتين". وهو ما يحملها مسؤولية كبيرة في أن تعود هذه الزيارة بالخير على الشعبين الشقيقين، فضلاً عن سائر شعوب المنطقة، التي ترى في تعاون البلدين إنقاذاً لها من أزماتها، كونهما شريكين أساسيين في العمل لإنقاذ اليمن من الإرهابيين الحوثيين، كما أنهما يعملان سوياً لوقف قطر عن سياستها التحريضية الداعمة للإرهاب، هذا فضلاً عن جهودهما المعروفة لنصرة الشعب الفلسطيني الشقيق".

تابوهات الزيارات الرسمية

المواثيق الرسمية لزيارات الرؤساء وولاة الأمور، تقتضي جملاً تلغرافية، رهباً تعاد بنفس النمط والمفرد اللغوي والكتابي على غرار "بحث وتعزيز العلاقات وتعزيز فرص الاستثمار بين البلدين... إلخ". والمراقب لما بثته الصحف المصرية والسعودية، يجد أن جمل تعزيز العلاقات والكليشيات المكررة هي الوتيرة السائدة بين الجانبين، وهو أمر متعارف عليه في الزيارات الرسمية، غير أن العلاقات السعودية المصرية تحظيان بواقع مختلف على كافة المستويات نظراً للثقل الكبير لهما في المنطقة وعلى الصعيد الإسلامي، ولذا فإن من البديهي أن تتجه

الأنظار إلى عدد من الملفات شديدة الأهمية من قبيل ملف الحرب اليمنية والعلاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

نقاط تستدعي التحليل والإجابة

الزيارة الرسمية التي يقوم بها ولي العهد السعودي، هي الزيارة الأولى أو المرحلة الأولى، عقب تولي الأمير محمد بن سلمان، ولاية العهد، وهي تطرح العديد من التكهّنات بأن المشهد بحاجة إلى قراءة من نوع عميق، وبخاصة أن هذه الزيارة هي المحطة الأولى، تعقبها زيارة شديدة الأهمية للبيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم زيارة إلى بريطانيا. وهو ما يطرح تساؤلاً: لمّ مصر أولاً؟

المعطى الثاني الذي يستوجب التوقف، هو فترة الانتخابات الرئاسية المصرية، التي تمّ الاستعداد لها. نستطيع أن نصف المرحلة الزمنية بالوهج الحركي للمرشحين، وبخاصة أن تصويت المصريين، لم يتبقّ له سوى بضعة وعشرين يوماً، والتوقيت أيضاً بحاجة إلى قراءة عميقة وإجابة تتماس مع الواقع.



هناك ملفات شائكة - رَجْمًا - يطرحها الساسة على طاولة مفاوضات يتم فيها اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها تغيير شكل الخريطة السياسية بين بلدان المنطقة، رَجْمًا يتم الإعلان عنها، ورَجْمًا يتم الإعلان عن نواة بسيطة للاتفاق فيها... نهاية الزيارة هي التي ستحدد. بيد أن السؤال الآن هو: ما هي أهم الملفات التي يمكن أن نتوقعها لتكون مطروحة على طاولة ولي العهد السعودي والرئيس المصري؟

طبيعة الشخصية السياسية ومفردات الهوية

مما لا شك فيه، أن العالم الغربي قبل العربي، يلاحظ أن المشهد السعودي بدا عليه العديد من التغييرات جراء حراك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. العديد من القراءات والتحليلات السياسية، تشير إلى أننا أمام نموذج جديد ومختلف، يتبع نمطًا غير كلاسيكي في قواعد اللعبة السياسية، فالهوية الفكرية لولي العهد تنتمي لجيل الشباب، والشباب يمتاز بالطموح والحراك والأمل، والشباب أيضًا يتطلعون لغد من نوع مختلف. كما أن الهوية الفكرية تشي بأننا أمام قيادة تتبنى فكرًا تنويريًا يميل إلى كسر الجمود. وبلغة الشطرنج هناك فارق بين الوزير والحصان، الوزير في فقه اللعبة العسكرية يمتلك الثقل والرصانة، لكنه لا يستطيع أن يتخطى قطعة على الرقعة، بينما الحصان هو القطعة الوحيدة التي يمكنها القفز أمام العوائق، وكان نجم نابليون قد بزغ عبر تكتيك خطته الشهيرة باستخدام الحصان والوزير. وكان للحصان الدور الأكبر لما يمتاز به من حيوية.

Who is the prince?

مقتطف من مقال لكبريات الصحف الغربية: يتطرق الكاتب Bethan McKernan عبر مقاله الذي حمل متن "من هو الأمير؟" إلى عرض دقيق وقراءة للشخصية السياسية صاحب رؤية السعودية 2030م. وعلى الرغم من أن المقال يتحدث عن الزيارة المرتقبة لولي العهد السعودي إلى لندن، فإنه تطرق إلى قراءة في صفات الزائر، موضحًا أن سمو ولي العهد، سياسي من طراز مختلف، رَجْمًا تشهد لندن بهذا عبر تشريفه، لما يمتاز به من صفات وإيديولوجيا مختلفة، تجعل الشعب البريطاني والأسرة الحاكمة تعي أنها أمام شخص يمتلك مفردات وخطابًا سياسيًا

مختلفًا، وهو الرأي الذي نسعى إلى أن نبينه، والحكمة تقول إن المهر الشاب لا يمكن التكهّن بتنقلاته، أو معرفة خط سيره، أو نمط حراكه، فهو يمتلك عينًا - ربّما - لا نستطيع حصر كل زوايا رؤيتها. غير أن الكاتب يؤكد في مقاله، أن ولي العهد السعودي، هو من سيحدد طبوغرافيا الحراك السياسي داخل السعودية.

عودة إلى التساؤلات

وبداية بالسؤال الثالث والمختص بأبرز القضايا والملفات المطروحة مع الرئيس المصري، خلال زيارة ولي العهد السعودي للقاهرة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المرحلة الحرجة التي تمر بها الدولة المصرية في حربها على الإرهاب الداعشي في سيناء، وهو الأمر الذي يتوازى مع محاربة المملكة العربية السعودية للتمرد الحوثي في الجنوب، نحن أمام بلدين، أحدهما يحارب الإرهاب في شماله الشرقي، والآخر يحاربه في جنوبه. لذا، فإن الملف الحوثي ربّما يشغل الحيز الأكبر بين وزير الدفاع السعودي، ولي العهد، وبين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. غير أن مفردات ما يتم اتخاذه من تدابير ربّما يكون داخل الملفات السرية من اللقاء، ولا يمكن الإفصاح إلا عن جزء قليل منه لخطورة المعركة على الجانبين.



إيران ترقب الوضع عن كثب

لذا، فمن الطبيعي أن ترقب إيران الوضع عن كثب، لما تحمله تبعات هذه الزيارة من قرارات ربما تغير كثيراً من شكل وطبيعة العلاقات في المنطقة العربية، بل قل الشرق الأوسط أجمع. غير أن السؤال المنطقي للساسة داخل طهران هو: كيف يمكن التنبؤ برد فعل ولي العهد السعودي، وبخاصة أن اللاعب السياسي ليس لديه قوالب مكرر أو حركة اعتيادية، يمكن التكهّن بها نتيجة معرفة خطواته السابقة. باختصار النموذج الجديد ما زال يحمل شفرة الحراك والتحرك، وكما سبق وذكرنا في الحكمة العربية "أن المهر لا يمكن التنبؤ بخطوات سنايكه".

ثم يتبقى تساؤل شديد الأهمية حول زمن الزيارة التي فيها يستعد الشعب المصري للتصويت الانتخابي لرئيس البلاد، وهي الفترة التي تسبق الذهاب للصناديق بأيام قليلة لا تتجاوز شهراً: ما سر اختيار ولي العهد لهذا التوقيت تحديداً؟ وما هي الرسالة التي يريد توصيلها للفصائل السياسية المعارضة لحكم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي؟

هل يمكن القول بأن ولي العهد السعودي، يعلن عبر اختيار الزمن كعنصر مقاتل هنا في الخريطة السياسية، دعمه للرئيس المصري ضد تيار الإخوان المسلمين أبرز المعارضين لوجود الرئيس المصري؟.. هو سؤال لا يمكن المجازفة والإجابة عليه بسهولة... الأيام القليلة وحدها هي من تجيب عليه.

ثم إلى التساؤل الأول في صدر التحليل، وهو اختيار القاهرة كمحطة أولى لجولة ولي العهد، ثم اتجاهه إلى لندن، ثم واشنطن.. لماذا القاهرة هي بداية انطلاق الرحلة؟.. هل يتبع ولي العهد فلسفة العرف في لقاء الأشقاء قبل لقاء الأعراب؟ هل يريد ولي العهد السعودي طمأنة المصريين إلى رباط الأخوة بين الخلين اللذين يفصلهما بحر فقط؟ لم قصد القاهرة تحديداً كمنطلق أولى لقطار الجولة؟

أمير المستقبل.. وجولة الحلفاء أمجد المنيف*



يبدأ اليوم سمو ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، جولته الخارجية حول عدد من عواصم صناعة القرار بالعالم، يبدؤها من القاهرة، ذات الثقل الاستراتيجي في المنطقة، وحليف الرياض، ليرد أولاً على الشائعات التي حاولت أن تستهدف علاقة البلدين العميقة، ويقتل أحلام المتطرفين.

الأمير محمد بن سلمان، ومنذ أن كان ولياً لولي العهد، وهو يقود ملفات السياسة الخارجية للسعودية، حيث استطاع أن يرمم العلاقات مع واشنطن، بعدما بلغ الجفاء سماء عالية، جراء الإدارة "الأوبامية"، التي تعاطفت مع الخراب في المنطقة، ودعمت الإرهاب الإيراني، حتى جاء دونالد ترمب وقطع حبل هذا التمدد.

في روسيا، أيضاً، أعاد الدفء للعلاقات بعد هجرة طويلة، ونسيان كبير، وتوجها بالتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، بالإضافة إلى التقاطعات الثقافية، وفتح الكثير من الملفات المغيبة.

الأمر ذاته في شرق آسيا، وإفريقيا، والاتحاد الأوروبي، رمم الأمير العلاقات، ونشط ما يمكن الاستفادة منه للتعاون، واستثمر العديد من الملفات الاقتصادية، التي منحت فرصاً أكثر للتقارب وتوحيد لغة الخطاب.

أظن أن ملف "رؤية السعودية 2030"، عبء الكثير من الطرق مع الدول المختلفة، التي تتطلع للاستثمار، أو المساهمة ببيوت الخبرة. كما أن المدن الاقتصادية الحديثة، "نيوم" في مقدمتها، ساهمت في تقريب وجهات النظر، وتحديد الأولويات بوضوح.

غير مرة، قلت بضرورة التحالفات الشائبة، ذات النتاج الرشيق، والتفاعل المباشر، بعيداً عن بيروقراطية التحالفات الكبيرة. هذه الزيارات، والجولة الحديثة للأمير، تسهم - من وجهة نظري - في هذا بشكل مباشر، وأصيل.

بحسب الأعراف الدولية، يمكن من خلال العلاقات الثنائية حماية مصالح الدولة، والدفاع عن حقوقها في الخارج، وعرض وجهات نظرها في الخارج، وكذلك من أجل البحث عن حلفاء أكثر، بالإضافة إلى تقوية العلاقات عن طريق تشابك المصالح وعقد اتفاقات تبادل المصالح، واستطلاع أحوال الدول بالطرق المشروعة.

يمكن وصف العلاقات السعودية المصرية بالعلاقات الاستراتيجية المتينة، التي تتسم بالقوة والاستمرارية، نظرًا للمكانة الكبيرة والإمكانات التي يتمتع بها البلدان. كما تعد السعودية ومصر، قطبي التأثير في العالم العربي والإقليم، منذ فترة طويلة، وهناك تناغم كبير في المواقف إزاء القضايا الإقليمية والعالمية.

فيما يتعلق بالعلاقات السعودية الأمريكية؛ فمنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في عام 1940، والسعودية والولايات المتحدة حليفان، وقد تخلت هذه العلاقة بعض الخلافات الطارئة مثل حرب 1973، لكن لم يمنع ذلك من متانة العلاقة في الثمانينيات والتحالف ضد السوفييت.. وبخلاف الأهمية الاقتصادية للمملكة، كأحد أكبر منتجي الطاقة في العالم، يأتي دور المملكة المحوري في السلام والأمن في الشرق الأوسط.

في نفس الوقت، تجمع بريطانيا والمملكة العربية السعودية، علاقة تحالف وطيد منذ زمن طويل، ترجع تلك العلاقات إلى فترة الحرب العالمية الأولى. كانت المملكة المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالسعودية عام 1926، وهناك أكثر من 200 مشروع مشترك بين الشركات السعودية والبريطانية، بقيمة تقدر بـ 17.5 بليون دولار.. كما أن السعودية هي الشريك الأساسي للتجارة البريطانية في الشرق الأوسط.

وعلاقات مهمة مع فرنسا والصين واليابان وغيرها.. استعراض التعاونات الثنائية وتأكيداتها ضروري، يمكن قراءة انعكاساته بشكل واضح.. وهذا ما تصبو إليه الرياض. والسلام..



خدمات مركز سمت



✉ info@smtcenter.net

www.smtcenter.net @smt_center @Smtcentersa @smt_center